

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة  
وللائحته التنفيذية ؛  
وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

**قرر :**

( المادة الأولى )

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة رفع صرف صحي بسنديون -  
مركز قليوب بمحافظة القليوبية ، والتي تقسح بحوض الزهور نمرة (١٩) بالقطعة  
رقم (٣٧٥ من ٣١ كدستر) بمسطح ٥ قراريط و ٣ أسهم تقريباً ، وذلك لصالح الجهاز التنفيذي  
لمياه الشرب والصرف الصحي .

( المادة الثانية )

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه  
في المادة السابقة، والمبين موقعها وحدودها واسم مالكيها الظاهر بالمذكرة والرسم التخطيطي  
الإجمالي والكشف المرفق .

( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

( الموافق ١٤ يناير سنة ٢٠١٨ م ) .

**عبد الفتاح السيسي**

## وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

بخصوص استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة

لتنفيذ محطة رفع صرف صحى بسنديون

مركز قليوب - محافظة القليوبية

طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ،

يتولى الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى تنفيذ مشروع محطة

رفع صرف صحى بسنديون - مركز قليوب - محافظة القليوبية .

تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منفعة عامة لنزع

ملكية قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة بحوض الزهور نمره (١٩)

القطعة رقم (٣٧٥ من ٣١ كدستر) بمسطح ٥ قراريط و ٣ أسهم تقريباً داخل الحيز العمرانى ،

وهى كالتى :

كشفت بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالقليوبية .

موافقة المجلس التنفيذى لمحافظة القليوبية .

الأمر الذى يتطلب ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها

والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والخرائط المساحية المرفقة ولصالح

الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

د.م/ مصطفى مديولى





